حتى «الثقافة» إلى الرقابة الداخلية

القنيطرة- خالد خالد

لم يرض محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر عن نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية في بعض المديريات، محملا كامل المسؤولية لضعف الإدارة والتي مازالت تراوح بالمكان وعدم وضع خطة عمل وبرامج زمنية لانجاز تلك المشاريع ووضعها بخدمة أبناء المحافظة.

وأشار المحافظ خلال اجتماع تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية للأجهزة المحلية إلى ضرورة تقييم الأعمال المنفذة وتدارك الصعوبات والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام إنجاز تلك المشاريع، مؤكداً الدعم الكامل لجميع المديريات لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية وعدم إبقائها حبراً على ورق وحرمان المواطن من الخدمات التي يستحقها.

وطالب عبدالقادر بتحويل ملف قضية إخفاق مناقصة مشروع صيانة المركز الثقافي بتجمع الفضل لمرتين متتاليتين وعدم تقدم أي عارض رغم الاتصال المباشر إلى الرقابة الداخلية في الأمانة العامة لتحديد المسؤولية ومعرفة الأسباب، مشدداً على أهمية تنفيذ المشاريع نهاية الربع الثالث من العام وعدم الانتظار لنهاية العام وتدارك الاعتقاد الدائم والسائد عن الكثيرين حول صيانة المدارس والتي تتم عادة خلال دوام الطلاب وتجاهل العطلة الصيفية.

وأشار مدير الخدمات الفنية أحمد زيتون إلى أن الاعتمادات المرصودة للخطة الاستثمارية، ٢٢١,٦ مليون، بلغت نسبة الإنفاق المادي نحو ٨٠ بالمئة وسبب هذه النسبة هو تقصير مؤسسة الإسكان العسكري في إنجاز ملحق مدرسة بتجمع الفضل، لافتا إلى أن نسبة الإنفاق المادي في أبنية التعليم الأساسي بلغت ٦٩ بالمئة والثانوي ٧٣ بالمئة وتأهيل الطرق ٩٧ بالمئة وإنشاء طرق جديدة ٩٠ بالمئة وشراء آليات ٨٠ بالمئة ومخططات تنظيمية ٩١ بالمئة.

بدوره ذكر مدير زراعة القنيطرة شامان جمعة أن الاعتمادات المرصودة لاستصلاح الأراضي ٢٨ مليون ونسبة الإنفاق ٦٠ بالمئة، مبيناً طلب اعتمادات جديدة مقدارها ١١ مليوناً لاستكمال خطة الاستصلاح.

من جانبه مدير التربية فوزات الصالح لفت إلى أن نسبة الانجاز بلغت ٩٨ بالمئة والإنفاق المادي ٧٤ بالمئة والاعتمادات المرصودة ٥٠ مليوناً لتأهيل ١٥ مدرسة على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين، وأخيراً بلغت نسبة الاعتمادات المرصودة في إدارة النفايات الصلبة ١٠٥ ملايين والإنفاق المادي ٩٢ بالمئة والانجاز ٨٥ بالمئة وتمت إضافة اعتماد وإجراء مناقلة بين البنود كما ذكر مدير إدارة النفايات عبد الغني جعفر مبيناً تصنيع ٣٩٠ حاوية سيتم توزيعها على الوحدات الإدارية.

شهادات جامعة دمشق «ضد» التزوير

منعاً للتلاعب.. البدء بتطبيق اللصاقة الأمنية على شهادات الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق

فادي بك الشريف

يبدو أنه بات لزاماً على الجامعات السورية الحذو حذو جامعة دمشق بالمسارعة في تطبيق تجربة اللصاقة والسمات الأمنية على الوثائق الجامعية من مصدقات وكشوفات علامات وحتى الشهادات الجامعية الكبيرة وخاصة بعد أن أثبتت التجربة نجاحها الكبير في جامعة دمشق في الحفاظ على سمعة ومصداقية الشهادة والحد من حالات التزوير والتلاعب التي قد تطول بعض مصدقات التخرج، رغم أنه سيتم كشفها في نهاية المطاف بعد عمليات التدقيق والمراسلات والتأكد من أي وثيقة جامعية مشكوك بها.

في الغضون اعتبر أمين جامعة دمشق مازن الشيخ في تصريح لـ«الوطن» أن هناك ضرورة بتطبيق اللصاقة الأمنية في بقية الجامعات، وخاصة في ظل أهميتها في تقليص حالات التلاعب في الجامعة بنسبة ٥٠ بالمئة هذا العام مقارنة مع العام الماضي.

ونوه أمين الجامعة بتطبيق إجراءات احترازية منعت أي تزوير من البعض، مؤكداً أن هناك متابعة من وزارة التعليم العالي لأهمية تطبيق التجربة في بقية الجامعات، كما تم التنسيق مع جامعة حلب فيما يخص هذا الأمر وتم التحضير لهذا الموضوع ليصار إلى تطبيق العلامات الأمنية ضمن الجامعة

وكشف الشيخ عن البدء بتطبيق السمات الأمنية على شهادات الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق، منوهاً بتصدير بعض الشهادات بتوقيع من رئيس الجامعة، مبيناً في سياقه أنه لم يضبط أي حالة تزوير على المصدقات الجامعية الجديدة التي وضع عليها اللصاقة الأمنية، كما أن هذا الأمر وضع في حسبان المتلاعبين بأن هناك إجراءات جديدة مطبقة، وأن أي حالة تزوير مصيرها أن تضبط.

هذا وتتميز اللصاقة بعلامات أمنية غير قابلة للتزوير منها: كتابة جامعة دمشق والجمهورية العربية السورية بطرق متعددة تبرز بشكل جمالي، وإظهار شعار جامعة دمشق بشكل كبير في مساحة اللصاقة، كما تتضمن باركوداً ثنائي الأبعاد، يتضمّن التحويل إلى الموقع الإلكتروني للتحقّق من صحة المستند، وترقيم اللصاقات بأرقام تسلسلية، بما فيه وجود ٧ علامات أمنية إضافية ذات طابع سري لا ترى بالعين المجردة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير شؤون الطلاب المركزية في جامعة دمشق بشار ضو أن جامعة دمشق منحت ٢٣ ألفاً و٥٥٨ مصدقة جامعية ممهورة باللصاقة الأمنية منذ تطبيقها في جامعة دمشق في ١٧ نيسان ٢٠١٦، مشيراً إلى تطبيق السمات الأمنية الجديدة على مختلف المصدقات في كليات جامعة دمشق، ويتم منحها بموجب النماذج الجديدة لجميع الطلاب، علما بأن حالات التزوير تقلصت عن الفترة الماضية، وفي حال ضبطت حالات فهي تخص المصدقات القديمة، كما يتم التدقيق في أي وثيقة تم الشك بها.

وكشف ضو عن البدء بتأمين الشهادات الجامعية بسمات وميزات أمنية عالية الدقة لحمايتها من التزوير، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي دون الاستغناء عن الشهادات بشكل مباشر، عبر التعامل بمرونة مع الموضوع.

كما بيّن مدير شؤون الطلاب أن عدد مصدقات التخرج التي تمنح سنوياً تقدر وسطياً بـ١٦ ألف مصدقة في جامعة دمشق، وذلك يرتبط بعدد الخريجين والمتقدمين للحصول على المصدقة، كما يتعلق بصدور قرارات التخرج لكل كلية من مجلس الجامعة ليصار إلى منحها للطلاب المتقدمين إليها.

ويأتي تطبيق اللصاقة للحفاظ على سمعة الشهادة وحماية الوثائق الصادرة عن الجامعة، حيث تم تزويد مصدّقات التخرج بعلامات تظهر باستخدام ماسح الأشعة فوق البنفسجي مشابه لكاشف التزوير في الأوراق النقدية، واللصاقة الأمنية تتكون من ١٣ علامة حماية غير قابلة للتزوير، وتعطى المصدقة الأصلية لمرة واحدة على أن يتم التحقق من الصور المصدقة عنها من خلال ظهور «الباركود» عليها، ويمكن منح ست نسخ عن كشف العلامات بدلاً من تصويره وتصديقه.

يشار إلى أن مجلس التعليم العالي اعتمد نموذج كشف العلامات المحمي بالسمات الأمنية في جامعة دمشق (باللغتين العربية والإنكليزية) ويسدد الطالب لقاء حصوله على الكشف: (١٠٠٠ ل. س لقاء النسخة الأصلية، ٢٠٠٠ ل. س لقاء خمس نسخ عن الكشف الأصلي)، وتعطى المصدقة الأصلية لمرة واحدة على أن يتم التحقق من الصور المصدقة عنها من خلال ظهور «الباركود» عليها، ويمكن منح ست نسخ عن كشف العلامات بدلاً من تصويره وتصديقه.

الشيخ لـ«الوطن»: انخفاض حالات التزوير ٥٠ بالمئة.. ومصدقات التخرج الجديدة «محمية»

ضو: منحنا حتى تاريخه أكثر من ٢٣ ألف مصدقة ممهورة بالسمات الأمنية

محال جديدة في المزة وباعة البسطات يعارضون

محمود الصالح

خلال فترة قصيرة استطاعت محافظة دمشق أن تعيد سوق المزة للخضار إلى دوره المطلوب بعد أن بقي سنوات طويلة عبارة عن مأوى للقوارض ومكبا للقمامة. نقول ذلك في معرض متابعتنا لواقع أسواق الخضر في مدينة دمشق والتي استطعنا رصد بعضها خلال جولة ميدانية على هذه الأسواق وتبين لنا أن أنشط الأسواق هو سوق مساكن برزة وهو الأكثر تنظيما لأنه لم يتوقف عن العمل وبقي مستمراً منذ إنشائه، خلال زيارتنا لهذا السوق يوم الجمعة حاولنا التعرف إلى المشرف عن السوق لكنه لم يكن موجودا لكن من وجد من أصحاب المحال فتح أبواب محله للعمل في يوم العطلة المعتادة أكد أن العمل في هذا السوق منظم وجيد ولا ملاحظات سلبية، ويلاحظ أن الأسعار أقل من باقي الأسواق وهناك بضائع جيدة، أما الباعة الذين ينتشرون في محيط السوق على عربات أو بسطات على الأرض فقد اعترضوا على التضييق الذي تقوم به البلدية وشرطة المحافظة ومنعهم من العمل في الشوارع العامة بالرغم أنهم يبيعون نفس البضاعة في السوق ولكن بسعر أقل.

في سوق الكيكية في ركن الدين كانت معظم المحال مغلقة لكن يبدو أن هذا السوق على الرغم من أنه صغير ومحاله كذلك ضيقة إلا أنه يشهد نوعاً من التنظيم، الحقيقة أن المشهد الصادم كان في سوق التضامن هذا السوق المؤلف من عدد كبير من المحال يتجاوز ١٠٠ محل تقريباً وجميعها مخربة من دون أسقف وأبواب لأغلب هذه المحال بالرغم أن السوق يقع في مكان متميز في منطقة تجارية تشهد حركة كبيرة وتحيط به محال للأهالي تشهد إقبالاً كبيراً من المواطنين.

حاولنا أن نتعرف إلى أسباب عدم استثمار هذا السوق من مدير الأملاك باسم سلهب الذي أكد أنه في مرحلة من المراحل خلال الفترة الماضية لم يكن أحد يرغب في استثمار هذه المحال وخلال الأزمة تعرضت أجزاء من هذه المحال للسرقة، وتعتزم المحافظة من خلال مديرية الصيانة إعادة تأهيل هذا السوق خلال الفترة القريبة.

وبالعودة إلى سوق المزة للخضار فقد تمت إعادة تفعيل معظم المحال في السوق بعد أن تم منع بيع الخضار على الرصيف في طريق الكنيسة الشيخ سعد هذا الطريق الذي كان المواطنون يعانون كثيرا خلال المرور بسبب وجود مئات العربات والبسطات، حتى أصحاب المحال في هذا السوق تركوا محالهم ووضعوا بضاعتهم على الرصيف وجزء من الطريق.

وحتى لا نتهم أننا لا نرى إلا النصف الفراغ من الكأس فإننا نؤكد أن الإجراءات التي أخذتها محافظة دمشق فيما يتعلق بضبط سوق الخضار في المزة كانت فاعلة وذات جدوى، وتم من خلالها تفعيل السوق ومنع البيع على الطريق بالرغم أن هذه الإجراءات لم تعجب الكثير من الباعة وخصوصا الذين تضرروا من إنشاء محال جديدة في الساحات الفارغة في السوق والتي سوف تستفيد منها أكثر من ٢٤ عائلة شهيد وهذه المحال سوف تضاف إلى المحال القديمة البالغ عددها حوالي ١٠٠ محل. مهم جدا أن يتم وضع ضوابط الاستثمار في مثل هذه الأسواق وخاصة وجود عمال تنظيفات وتركيب أجهزة إنارة وكاميرات مراقبة وخصوصاً أن هناك مشرفاً لهذه الأسواق يمكن أن يشكل عامل ضبط لكل التجاوزات التي يمكن أن ترتكب في هذه الأسواق.

الرقابة المالية تمنع «الطبابة» عن ١٩٠ عاملاً في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى العاملون في مديرية بريد حماة من حرمانهم من الطبابة منذ ١٦ عاماً، رغم مناشداتهم العديدة للجهات المعنية التي تعاطفت معهم، لكنها لم تمكنهم من حقهم ولم يستجب لهم أحدٌ، علماً أن جميع العاملين الذين يخضعون لقانون التأمين والمعاشات قبل١٩٨٥ يستفيدون من الطبابة.

وأثناء الجولة التفتيشية السنوية لفرع الجهاز المركزي للرقابة المالية في المديرية عام ٢٠٠٠ جاء تقرير الجولة ١٦١/ ق تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٨ بوقف صرف نفقات العلاج للعاملين المعينين بعد تاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١استناداً للمادة ٦٥ من قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ لكونهم خاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية.

ويقول العاملون: وقد تمت عدة مراسلات من مديرية بريد حماة إلى عدة جهات بخصوص هذا الموضوع من دون حل حتى اليوم، ولا سيما إلى رئاسة مجلس الوزراء ولجنة الرأي ١٠٢ ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمؤسسة العامة للبريد التي تابعت بدورها مع لجنة القرار ١٠٢ وإدارة الجهاز المركزي للرقابة المالية وفرعه في حماة من دون الوصول إلى حل تلك المشكلة سوى بالكتب والمراسلات وتقاذف المسؤولية بين تلك الجهة وتلك!

وطالب العاملون وعددهم ١٩٠ عاملاً بحق الطبابة لكونهم خاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية، مشيرين إلى إصرار الجهاز المركزي للرقابة المالية على موقفه أبقى الحرمان، وبرر ذلك بضرورة وضع قانون الضمان الصحي موضع التنفيذ منذ ١٦ عاماً، رغم توجيه كتب إلى وزير الاتصالات ومدير المؤسسة العامة للبريد مضمونها إعادة النظر بقرار الجهاز المركزي للرقابة المالية إلا أن الحال لم يتغير على الرغم من وجود مادة من المرسوم رقم ٦٥ التي عدها الجهاز المركزي أمراً جوازياً.

كشف اختلاس في معمل أحذية السويداء بناء على شكوى عامل!

السويداء – عبير صيموعة

طالب فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالسويداء بتحريك دعوى الحق العام بحق مدير معمل الأحذية في السويداء السابق ورئيس الدائرة المالية ورئيس صالة البيع بجرم اختلاس الأموال العامة والإضرار بها.

تناول التقرير التفتيشي رقم ٢٢ / ٨٣٦ / ١٠ تاريخ ٢٧ / ٨ / ٢٠١٧ الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه التحقيق في الشكوى المقدمة من قبل (سامي. ح) العامل في معمل الأحذية في السويداء إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بحق إدارة المعمل السابقة حول وجوب التدقيق بإدخالات وإخراجات الأحذية من المستودع الجاهز وبيعها لعمال القطاع العام عندما كان العامل (ص. ش) رئيساً لصالة البيع في المعمل إضافة إلى قيام إدارة المعمل باستجرار أحذية من القطاع الخاص وبعض المستلزمات مثل الجزادين والقشط واعتبارها جلداً طبيعياً.

وأوضح التقرير أن إدارة المعمل السابقة والمتمثلة بمدير المعمل السابق (م.ف) ورئيس الدائرة المالية السابق (ف.ك) وبالاشتراك مع رؤساء صالة البيع في المعمل (ش.ك) و(ص.ش) و(و.ش) يقومون باختلاس أموال الصالة خلال فترة موضوع التحقيق إما نقداً عن طريق سحب المبالغ النقدية التي كانت تتوافر في صالة البيع والناتجة عن البيع المباشر أو عن طريق الفروقات النقدية الناتجة عن قيام بعض المستحقين من عمال الجهات العامة باختيار أحذية قيمتها أكبر من قيمة مستحقاتهم ودفع الفرق نقدا و(هذا يبرر الانخفاض الشديد في قيمة المبالغ النقدية التي كان يتم إيداعها في المصرف من قبل رؤساء صالة البيع) أو عينا عن طريق سحب أحذية جاهزة من صالة البيع والتصرف بها.

وكان يتم تعويض هذه الاختلاسات من خلال قيام إدارة المعمل السابقة بالتنسيق مع الدائرة الإنتاجية المتمثلة برئيسها (ح.ا.س) ومراقب الإنتاج (ب.ص) بإنتاج كميات من الأحذية من خارج قيود الإنتاج ومن ثم تسليمها إلى رئيس صالة البيع ومن دون قيود لبيعها خارج القيود وتقع المسؤولية على عاتق كل من مدير المعمل السابق ورئيس الدائرة المالية ورئيس الدائرة الإنتاجية ومراقب الإنتاج ورؤساء صالة البيع ممن تتالوا على رئاسة الصالة ضمن فترة التحقيق، وتبين أنه تم إنتاج أحذية بقيمة إجمالية تساوي ٨٣٩ ألفاً بطريقة غير أصولية ومن خارج قيود الإنتاج فضلاً عن قيام المدير السابق ورئيس الدائرة المالية ورئيس الصالة (ص.ش) خلال فترة استلامه الصالة بشراء كميات من الأحذية الجاهزة من القطاع الخاص على حسابهم الخاص وبكلفة إجمالية ٢ مليون و٢٧٣ ألفاً وتم إدخالها إلى الصالة بشكل غير أصولي وإعادتها إلى المستودع الجاهز بموجب ضبوط إرجاع أصولية بقيمة ٢ مليون و٨٤١ ألف ليرة محققين بذلك ولحسابهم الخاص ربحاً فورياً قدر بمبلغ ٥٦٨ ألف ليرة

واقترح التقرير تحريك الدعوى العامة بحق كل من مدير المعمل السابق ورئيس الدائرة المالية ورئيس صالة البيع في المعمل (ص. ش) بجرم اختلاس الأموال العامة والإضرار بها ودعوة وزارة المالية إلى الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لمدير المعمل ورئيس الدائرة المالية السابقين لضمان تسديد مبلغ مليون و٩٠٥ آلاف والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لرئيس الصالة (ص. ش) لضمان تسديد مبلغ ٦٤٥ ألف ليرة وتغريم مدير الصالة السابق (ش. ك) بمبلغ ٦٩ ألفاً ومدير الصالة الحالي (و. ش) بمبلغ ٢٣٧ ألفاً وإعفائه من عمله كرئيس صالة ومعتمد رواتب وعدم تسليمه أي عمل له علاقة بالأمور المالية كما اقترح التقرير إعفاء رئيس الدائرة الإنتاجية (ح. ا. س) ومراقب الإنتاج (ب. ص) من مهامهما والاكتفاء بتغريمهما بمبلغ ١٦٧ ألفاً بعد أن ثبت اقتصار فعلهم على مخالفة القوانين والأنظمة الخاصة بالعمل وعدم استفادتهم من أي مغانم شخصية من الأموال المختلسة.

سوق الفروج.. الشتاء يرفع التكاليف.. والأسعار

عبد المنعم مسعود

طالب رئيس لجنة الدواجن في اتحاد غرف الزراعة السورية نزار سعد الدين بوقف تهريب الفروج من إدلب وريف حماة مبيناً أن ذلك أدى إلى قصم ظهور المربين على الرغم من أن استقرار الأوضاع ساهم بعودة المربين إلى العمل.

وبين سعد الدين أن القطاع الخاص يمثل أكثر من ٩٠ بالمئة من السوق يطالب بحل مشكلة التسويق والمبيعات وما يواجه الإنتاج من غلاء تكاليف النقل، وتحكم حلقات الوساطات.

وأشار سعد الدين إلى أن عدد المداجن قبل الأزمة وصل لنحو ١١٣٠٠ مدجنة ومن غير المعلوم له ماذا حصل لهذا العدد ولا عدد المربين الذين عادوا إلى نشاطهم ولا عدد المداجن الحالي متوقعاً وجود نحو ٥٠ بالمئة من المداجن في العمل.

وأوضح سعد الدين أن سعر كيلوغرام الفروج من أرض المدجنة في الوقت الحالي ٧٦٠ ليرة في حين أن سعر الفروج المنظف وفق تسعيرة التموين ١١٠٠ ليرة للكيلوغرام وسعر كيلوغرام الشرحات ١٦٠٠ ل.س مبيناً أن كلفة سعر كيلوغرام الفروج ٨٥٠ ليرة وهو سعر غير ثابت نظرا لما تتعرض له المداجن من أمراض وما تشهده السوق من عرض وطلب يحصر مربي الدجاج بفترة مخصصة للبيع لا يمكن تجاوزها وإلا فسيرجع عليه بخسارة.

ويؤكد سعد الدين أن الارتفاع الحالي في أسعار الفروج سيستمر لمدة لا تقل عن شهرين، حتى دخول دورة تربية جديدة إلى الإنتاج

ويبين سعد الدين أن المشكلة تكمن في تعامل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تعتبر الفروج مادة أساسية وتخضع للسعر مثل الخبز المدعوم في وقت لا يوجد أي دعم للفروج والبيض.

ورأى سعد الدين أن الارتفاع الذي سماه بسيطاً في أسعار الفروج ناتج نتيجة زيادة الطلب وقلة العرض مبيناً أن أعداد المداجن تنخفض بشكل كبير منذ دخول فصل الشتاء.

ووضح سعد الدين أن عدم استقرار الحصول على مدخلات الإنتاج بشكل منظم من مازوت وكهرباء وصوص وأدوية بيطرية أدى إلى انحسار كبير في نشاط إنتاج لحوم الفروج.

وطالب سعد الدين الحكومة بخفض الجمارك على الأعلاف لضمان دخول مستلزمات التربية بأسعار منخفضة، الذي سينعكس على خفض السعر ليتماشى مع المنتج المحلي.

ويوضح رئيس لجنة الدواجن أن الخسائر المتتالية لأكثر من ٣ دورات أو أربع وعدم وصول السعر إلى التكلفة لا تشجع المربين على العودة وخاصة في فصل الشتاء الذي ترتفع فيه تكاليف التدفئة وتكثر فيه أمراض التهاب القصبات والرشح.